



G8 UK
UNITED KINGDOM 2013

البلاغ الختامي المشترك للمملكة المغربية والمملكة المتحدة بخصوص اجتماع المنتدى العربي لاسترداد الأموال والذي عقد خلال الفترة من 26-28 أكتوبر، 2013 في إطار شراكة دوفيل مع الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية

التقت حكومات الدول العربي التي تمر بمرحلة انتقالية ومجموعة الدول الثماني ومجموعة من المراكز المالية وبعض الدول الإقليمية بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي في مدينة مراكش، في الفترة ما بين 26-28 أكتوبر، 2013 في إطار الدورة الثانية للمنتدى العربي لاسترداد الأموال. استضافت هذا المنتدى المملكة المغربية بمشاركة مع المملكة المتحدة باعتبارها تتولى رئاسة مجموعة الدول الثماني وبدعم من المبادرة المشتركة بين البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لاسترداد الأموال المنهوبة. وقد شارك في المنتدى ممثلون عن جامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، وفريق خبراء الأمم المتحدة، ومجموعة إجمونت، وشبكة استرداد الموجودات التابعة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال في أمريكا الجنوبية (RRAG)، والمركز الدولي لاسترداد الأموال، وكذلك بمشاركة المحامي الخاص للأمم المتحدة لاسترداد الأموال.

ولقد عبر المشاركون عن التزامهم بخطة عمل شراكة دوفيل لاسترداد الأموال، والتي تم الاتفاق حولها في 2012، والتي انبثق عنها المنتدى. كما رحب المشاركون بفرصة تقييم التقدم المحرز بعد عام من الدورة الافتتاحية للمنتدى، والذي استضافته دولة قطر بشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

تميزت الدورة الثانية للمنتدى العربي لاسترداد الأموال بروح من العمل البناء والمنفتح. فبالإضافة إلى الجلسات العامة ومسارات العمل، عرف المنتدى انعقاد أكثر من سبعين لقاء ثنائي في إطار عمل المنتدى. ولقد أجمع المشاركون على ضرورة تعزيز جهود استرداد الأموال من خلال العمل المشترك والجهود المتضافرة. إن استرداد الأموال يبعث برسالة قوية للمستقبل: لن يتمكن السياسيون أو كبار المسؤولين الفاسدون من الإفلات من العقاب عن استخدام الفساد لتحقيق مصالح شخصية.

كما اتفق المشاركون على مسؤولية الجميع عن مساعدة الشعوب في الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل استرداد أموالهم المنهوبة. إن الأموال المنهوبة لا تمثل متحصلات جرائم الفساد فحسب بل تشمل كذلك الأموال التي كان ينبغي استثمارها في الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل تنميتها.

وقد أكدت النقاشات خلال الأيام الثلاثة أن تقدمًا قد تم إحرازه كنتيجة لعمل المنتدى. وعلى وجه الخصوص، ثمن المشاركون ما يلي:

1. الخطوات التي اتخذتها الدول لتعزيز التنسيق المحلي بين أجهزتها. كما رحب المشاركون بإنشاء مجموعات العمل المعنية باسترداد الأموال في العديد من الدول - الطالبة والمطلوب منها - مع التأكيد بأنه لا يوجد منهج موحد لتعزيز التنسيق المحلي. وينبغي أن يكون الهدف من التنسيق الداخلي هو ضمان أن جميع أجهزة الحكومة لديها نفس الأولويات وتعمل باتجاه استراتيجية مشتركة.
2. الفهم المتزايد للتدابير القانونية لدولنا المختلفة من خلال نشر أدلة استرداد الأموال التي أصدرتها العديد من الدول.
3. المنهج الأكثر فاعلية المتبع في مجال استرداد الأموال. حيث لك تعد العديد من المراكز المالية تنتظر ورود طلبات المساعدة القانونية المتبادلة الرسمية حتى تنخرط في التعاون بين المحققين وكانت تبادر بفتح تحقيقاتها المحلية كلما كان ذلك ممكناً. إن الحوار في المرحلة السابقة على إرسال طلب المساعدة القانونية المتبادلة يوفر الوقت ويزيد من فرص النجاح بشكل كبير.

4. جهود العديد من الدول لمراجعة أطرها القانونية بقصد الاستفادة من لممارسات الجيدة في الدول الأخرى ولضمان أنها تعمل بدقة، وفاعلية وكفاءة في مجال استرداد الأموال. إن الأطر القانونية القوية واحترام سيادة القانون من أجل كل من محاربة الفساد واسترداد الأموال أمر هام للغاية.
5. التزام دول مجموعة الثماني ودول أخرى من أجل اتخاذ إجراءات تتطلب حصول الشركات على معلومات عن الملاك المستفيدين الحقيقيين والاحتفاظ بها، وكذلك ضمان توافر هذه المعلومات بشكل سريع حين تطلب لتقديمها لسلطات إنفاذ القانون، وأجهزة تحصيل الضرائب وغيرها من السلطات المعنية. إن الانفتاح والشفافية والمسؤولية المشتركة عناصر ضرورية في مناهجنا قبل تحديات استرداد الأموال.
6. التقدم المحرز من الدول للتعامل مع المشاكل المتعلقة بترجمة الأسماء العربية إلى الحروف الأجنبية.
7. مواصلة التحقيقات المشتركة الثنائية ومتعددة الأطراف.
8. الدور الهام الذي يلعبه التعاون في المرحلة السابقة على إرسال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة من خلال شبكات الممارسين لاسترداد الأموال. كما رؤى أن الاتصال بين وحدات التحقيقات المالية وغيرها من هيئات التحقيق لها أهمية خاصة.
9. المساعدة الفنية وجهود بناء القدرات التي تم تقديمها خلال الجلسات الخاصة الثلاثة للمنتدى، وكذلك العمل الذي قامت به مبادرة استرداد الأموال المنهوبة في الدول العربية، ومن خلال برامج المساعدة الثنائية. إن الدول لديها قدرات وخبرات متباينة وبالتالي ينبغي أن توضع أنشطة المساعدة الفنية بالاشتراك مع هذه الدول المستفيدة من ذلك النشاط. وعلى وجه الخصوص، يمكن للدول في المنطقة التي قادت إصلاحات سياسية واقتصادية ناجحة أن تمثل مصدرًا قيمًا للدعم الفني.
10. التأثير الإيجابي ل خطة عمل شراكة دوفيل لاسترداد الأموال التي تم الاتفاق عليها في 2012. فلانزال ملتزمين بالتقدم المستمر وفقًا للخطة ورحبنا بخرائط الطريق التي صدرت عن دول مجموعة الثماني في هذا السياق.

11. الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في محاربة الفساد ومساعدة جهود استرداد الأموال.
 12. المشاركة في المنتدى العربي ولأول مرة لبعض الدول الإضافية وأملوا أن يستمروا في المشاركة بفاعلية في أعمال المنتدى.
- وقد عبر المشاركون عن شكرهم للملكة المغربية لحسن ضيافتهم وكرمهم في استضافتهم لهذا المنتدى.
- وبالنظر إلى المستقبل، جدد المشاركون في المنتدى رؤيتهم لقيمة المنتدى العربي لاسترداد الأموال وقدموا بعض الآراء حول التي يمكن العمل فيها مسبقاً:
1. لا بد أن يواصل المشاركون في المنتدى بناء المزيد من الشراكات والثقة بين الدول طالبة الاسترداد والمطلوب منها. ولا بديل عن التقدم بحذر من خلال إجراءات قانونية تستند لأدلة.
 2. ينبغي أن تستمر الاتصالات الثنائية بشأن قضايا محددة كلما كان ذلك ممكناً فيما بين جلسات المنتدى.
 3. ينبغي مواصلة تشجيع أعضاء المنتدى الذين لم يقوموا بعد بإصدار أدلة استرداد الأموال على الانتهاء منها، بما في ذلك الدول التي تسعى لاسترداد أموالها المنهوبة.
 4. ينبغي مطالبة مبادرة استرداد الأموال المنهوبة أن تعمل مع الدول النستفيدة على تطوير تقييمات الاحتياجات الخاصة بكل دولة على حدة وبرنامج عمل لعدة سنوات بخصوص المساعدة الفنية وبناء القدرات في تلك الدول.
 5. ينبغي على دول مجموعة الثمانية الانتهاء من المقترحات المتعلقة بترجمة الأسماء العربية إلى اللغات الأجنبية وتبادل الخطوات العملية مع باقي أعضاء المنتدى .
 6. ينبغي أن يتم إشراك القطاع الخاص في الحوار المستقبلي حول جوانب الشفافية لاسترداد الأموال.
 7. ينبغي على لمشاركين بالمنتدى أن يعملوا على تشجيع مزيد من جهود بناء الثقة وكذلك التعاون السابق على إرسال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتبادل المعلومات بين مسؤولي إنفاذ القانون

قبل إرسال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. وقد يتضمن ذلك استخدام شبكات استرداد الأموال متعددة الأطراف وكذلك التعلم من خبرات المناطق الأخرى. وقد تطع المشاركون إلى اللقاء مجدداً تحت رعاية المنتدى لمناقشة هذه القضايا وغيرها من القضايا ذات الصلة، مع مواصلة إحراز التقدم على المستوى المحلي، والثنائي، ومن خلال المنتديات الثنائية ومتعددة الأطراف الأخرى في هذه الأثناء.